الأمم المتحدة S/2003/663

مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2003
Arabic
Original: English

التقرير الثامن عشر المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا – مقدمة

١ – حث مجلس الأمن، في قراره ١٤٧٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على إتمام المرحلة ٢ من خطة الإنهاء التدريجي للبعثة كما هي مجملة في تقريري السابع عشر (S/2003/321)، وأن تبدأ المرحلة الثالثة في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وبموجب القرار نفسه، طلب المجلس إليّ أن أزوده بخطط تفصيلية عن الفترة المتبقية من عملية الإنهاء التدريجي، وأن يشمل ذلك خيارات للقيام بانسحاب أسرع أو أبطأ، رهنا بالحالة الأمنية وقدرات القطاع الأمني لسيراليون على تحمل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي. وبالإضافة إلى تقديم التقرير تقييما للحالة الأمنية السائدة في سيراليون والتقدم المحرز بشأن المعايير المرجعية التي يسترشد بها في الإنهاء التدريجي للبعثة، يعرض التقرير أيضا الجهود الجارية لتوطيد السلام في سيراليون، بما في ذلك أنشطة لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون، والجهود المبذولة لتيسير الإنعاش الوطني.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في سيراليون مستقرة بصورة عامة. ولم تقع أي أحداث رئيسية هددت بأن تؤدي إلى تجدد عدم الاستقرار منذ الهجوم المسلح الذي شنه بعض الجنود السابقين على مستودع الأسلحة الكائن في ثكنات ويلنغتون في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. بيد أن هذه الأحداث وما اتصل بها من فرار جوني بول كروما قائد المجلس الثوري للقوات المسلحة السابقة/جيش سيراليون سابقا من الاعتقال ما زالت تساعد على التذكير بالتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الأمني في سيراليون. وتشير أنباء غير مؤكدة إلى أن جوني بول كروما، الذي وجهت المحكمة الخاصة لسيراليون

250603 240603 03-39846 (A)
0339846

الاتهام إليه أيضا، قد قُتل مؤخرا في ليبريا التي رددت الأنباء أنه كان يقود فيها مجموعة مسلحة.

٣ - وهناك تحد آخر يتمثل في التململ الذي تشعر به بعض العناصر السابقة من قوة الدفاع المدني، والجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا التي تشعر بالقلق بشأن توجيه المحكمة الخاصة لسيراليون الاتهام إليها. وبالإضافة إلى ذلك، أثار إلقاء القبض على المنسق الوطني لقوة الدفاع المدني السابقة ووزير الداخلية، هينغا نورمان، الامتعاض بين مؤيديه، الذين حاولوا القيام باحتجاجات عنيفة. وفي هذا الصدد، ترد تقارير مستمرة، رغم أنها غير مؤكدة، بأن بعض الجماعات ربما تخطط للقيام بأعمال عنيفة لتعطيل عمل المحكمة الخاصة.

٤ - ويجدر بالذكر أنه في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بين حكومة سيراليون وشركائها في التنمية، تعهدت الحكومة بحل قوة الدفاع المدني بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وحتى الآن، ما زالت قوة الدفاع المدني موجودة كجماعة منظمة وتعمل هياكلها، في بعض المناطق، بالتوازي تقريبا مع هياكل القطاع الأمني التابع للحكومة. وفي أعقاب حادث ثكنات ويلنغتون المشار إليه أعلاه، ونتيجة للشكوك المستمرة بشأن مدى الوثوق في القوات المسلحة لسيراليون، تجددت النداءات لتحويل قوة الدفاع المدني إلى قوة دفاع إقليمية. بيد أن الحكومة أنكرت أنها تعتزم تشكيل قوة من هذا القبيل.

٥ - وما زال هناك مصدر محتمل لعدم الاستقرار يتمثل في تدفق عدد كبير من الشباب إلى مناطق تعدين الماس في منطقة كونو وحقول تونغو، والأنشطة التي تقوم بها جماعات الشباب المسلحة المحلية التي تمقت تدفق ''الأجانب''. ونتيجة لعدم كفاية شرطة الدولة في هذه المناطق، واصلت جماعات الشباب، التي يتألف أعضاؤها من مقاتلين سابقين بصورة رئيسية، تحديها للسلطات المحلية. وفي أوائل حزيران/يونيه، شكلت الحكومة فرقة عمل يرأسها أمين رئيس الجمهورية، تتولى المسؤوليات عن كفالة وضع نشاط التعدين غير الخاضع للأنظمة تحت الرقابة الفعلية من أجل تقليل الخطر الذي تشكله على البلد إلى الحد الأدنى.

٦ - ورغم هذه التحديات، يقدر أن التهديد الأمني العام من عوامل خارجية في سيراليون منخفض نسبيا في الأجل القصير، ويرجع هذا بصورة خاصة إلى الأسلوب التدريجي الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون به إجراء إنهائها التدريجي والجهود المتضافرة التي تبذلها البعثة ووكالات الأمن في سيراليون لرصد الحالة الأمنية بدقة. وفي هذا السياق، تواصل البعثة الحفاظ على مستوى مناسب من القدرة لردع إمكانية تجدد عدم الاستقرار وقدمت الدعم

لوزع وعمليات الجيش الوطني والشرطة الوطنية في جميع أنحاء البلد. ووفرت البعثة أيضا الأمن لأنشطة المحكمة الخاصة، بما في ذلك حماية سجن جزيرة بونته التابع للمحكمة، الذي يحتجز فيه من وجهت إليهم اتهامات. ويجدر بالملاحظة أن الأغلبية العظمى من شعب سيراليون رحبت بأن من يعتبر أنهم يتحملون المسؤولية العظمى عن المعاناة التي تحملها يجري مساءلتهم عن ذلك في نهاية الأمر.

٧ - وما زال جو عدم الاستقرار الشائع في البلدان المجاورة مباشرة لسيراليون يضيف إلى مخاطر الأمن الداخلي. ويمكن أن يترتب على الصراع في ليبريا، بصفة خاصة، أثر مزعزع بعيد المدى على سيراليون وعلى منطقة نهر مانو دون الإقليمية الأوسع نطاقا. وقد خلق القتال بين جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والقوات المسلحة في ليبريا ظروف عدم أمن في مناطق الحدود. ويثير المقاتلون الذين ينشقون عن الجانبين ويلتمسون اللجوء في سيراليون مخاوف بشأن إمكانية تفشي القتال. ومن المثير للقلق بالقدر نفسه وجود أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين من سيراليون ذكرت الأنباء أنهم يقاتلون كمرتزقة في كل من ليبريا وكوت ديفوار. وهناك قلق حول أنه قد تعود هذه العناصر، على المدى البعيد، كجماعات منظمة تسعى للاستيلاء على السلطة أو السيطرة على موارد البلد الطبيعية. بيد أنه يعقد الأمل على أن يؤدي التقدم الذي يحرز في الجهد المبذول لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في كوت ديفوار والتوصل إلى نتيجة إيجابية من محادثات السلام في ليبريا، التي بدأت في أكوسمبو، غانا، في ٤ حزيران/يونيه، إلى تحسين بيئة عدم الأمن دون الإقليمية. وفي الوقت نفسه، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن القلق من أن يؤدي الإعلان مؤخرا عن توجيه الاتهام إلى رئيس ليبريا تشارلز تيلور من جانب المحكمة الخاصة إلى أثر سلبي على محادثات سلام أكوسمبو.

ثالثا - المعايير المرجعية

٨ - يجدر بالتذكير أنني أشرت في مقترحاتي المبدئية للإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون كما عرضت في تقريري الخامس عشر المقدم إلى مجلس الأمن (S/2002/987)، إلى أن إحراز تقدم في تعزيز قدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة سيشكل المعيار المرجعي الرئيسي للأمن الذي يمكن أن تسترشد به خطى عملية الإنهاء التدريجي. وبالإضافة إلى ذلك، حددت معايير مرجعية أخرى، تتكون من مهام ذات أولوية تهدف إلى توطيد الاستقرار في سيراليون قبل انسحاب البعثة نهائيا. وتشمل هذه إتمام إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، فضلا عن إعادة السيطرة الفعالة للحكومة على

أنشطة تعدين الماس، وإحراز تقدم نحو حل الصراع في ليبريا، الذي يؤثر مباشرة على استقرار سيراليون.

٩ - وما زالت تجتمع بانتظام الآليات المشتركة التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون لرصد وتقييم العوامل الرئيسية المتعلقة بمعيار الأمن الرئيسي. وهي تتألف من فريق تنسيق الأمن الوطني، الذي يجري مسحا للحالة الأمنية السائدة ويحدد التهديدات المحتملة لأمن الدولة، واللجنة التوجيهية التي تنسق الجهود الرامية إلى تعزيز شرطة سيراليون، وفريق تخطيط متكامل داخل البعثة، يقيم البيانات المتعلقة بجميع المعايير المرجعية التي تجمعها قوات البعثة والمراقبون العسكريون وموظفو الشؤون المدنية في الميدان. وقد استرشد بالمعلومات القيمة للغاية التي جمعت وجهزت عن طريق هذه الهيئات في عملية تقييم المعايير المرجعية وتحديد المناطق التي أصبحت جاهزة في البلد لتسليمها للقطاع الأمني في سيراليون.

ألف - تعزيز قدرة شرطة سيراليون

١٠ - أذن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٤٣٦ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بوزع ما يصل إلى ١٧٠ من أفراد الشرطة المدنية للأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وسيجري تجنيدهم بناء على توصية اللجنة التوجيهية، للمساعدة في تدريب شرطة سيراليون. وحتى الآن، تم وزع ما مجموعه ١٢٨ فردا من الشرطة المدنية للأمم المتحدة إلى البعثة لهذا الغرض، على أساس توصيات اللجنة التوجيهية. ويتألف أفراد الشرطة المدنية للأمم المتحدة من ٣٢ مدربا يشاركون في تدريب المجندين الجدد وأفراد الشرطة الوطنية الذين يؤدون الخدمة بالفعل، فضلا عن ٨٣ ضابطا يوزعون على ١٧ موقع أفرقة لتقديم التدريب في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد. وتركز عملية التدريب على تحسين مهارات الشرطة الأساسية والتدريب على إجراءات الشرطة. ويوزع الـ ١٣ فردا الباقين من أفراد الشرطة المدنية للأمم المتحدة في مقر البعثة لدعم الضباط العاملين في الميدان.

١١ - وطلبت اللجنة التوجيهية إلى الأمم المتحدة أن تقدم أفراد شرطة ذوي مهارات متخصصة يساعدون في تطوير قدرة شرطة سيراليون في المجالات الاستراتيجية المتعلقة بشرطة مناجم الماس، وشرطة عبر الحدود وشرطة المطارات وتخطيط السياسات. ويجري بذل جهود لملء هذه الوظائف. وقد قام مؤخرا فريق من ضباط شرطة سيراليون، بصحبة ضابط من الشرطة المدنية للأمم المتحدة، مؤخرا بزيارة جنوب أفريقيا للاطلاع على الإجراءات المتعلقة بشرطة تعدين الماس في البلد. وبناء على هذه الزيارة، أشارت جنوب أفريقيا إلى أنها ستنظر في تقديم المساعدة لشرطة سيراليون في هذا المجال الهام.

١٢ - وما زالت عملية تجنيد وتدريب طلاب شرطة جدد تواجه تحديات ناشئة بصورة رئيسية عن القدرة المحدودة لمدرسة تدريب الشرطة العاملة الوحيدة في هاستنغيز، بالقرب من فريتاون. وكما أشير إليه في تقاريري السابقة، تعتزم شرطة سيراليون تجنيد ١ ٠٠٠ طالب شرطة سنويا على مدى فترة ثلاث سنوات، من أجل زيادة قوام الشرطة من مستواه الراهن البالغ حوالي ٦ ٨٠٠ فرد إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب وقدره ٩ ٥٠٠ فرد. ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تخرج ما مجموعه ٥٩٢ مجند شرطة جديدا من مدارس التدريب. ويتوقع أن يتخرج ١٩٩ طالب شرطة آخرين في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد أنشأت شرطة سيراليون مؤخرا إدارة للإشراف على عملية تجنيد مستمرة بمساعدة الشرطة المدنية للأمم المتحدة ومستشاري الشرطة بالكومنولث. ويجري بذل جهود أيضا لتعزيز قدرة مدرسة تدريب الشرطة كي تستوعب ٣٠٠ طالب في الدورة بدلا من ٢٠٠ طالب. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المساعدة لهذا المشروع.

١٣ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وشرطة سيراليون بالتنسيق الوثيق، في إطار اللجنة التوجيهية، لكفالة تزامن خطط وزع مجندي الشرطة الجدد والتعديل اللازم لتوزيعات الشرطة الموجودة بالفعل تزامنا دقيقا مع خطة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. بيد أن الوزع الفعلي للعدد الكافي من الشرطة الوطنية استجابة للإنهاء التدريجي للبعثة قد تحدد بسبب عدم إحراز تقدم مناظر في تشييد أو إعمار الهياكل الأساسية للشرطة في الأقاليم ومعدات النقل والاتصال غير الكافية، التي ستحتاج حكومة سيراليون من أجلها لمساعدة كبيرة من المانحين. وقد قدرت تكلفة عمليات الوزع الدنيا لكفالة القانون والنظام في المناطق التي تجلو عنها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال المرحلة ٢ من الإنهاء التدريجي لها، بمبلغ مليوني دولار. ويجري حاليا إعداد خطة وزع الشرطة الوطنية استجابة للمرحلة ٣ من الإنهاء التدريجي للبعثة ومن المتوقع إدماجها في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٤. ومن المقدر بصورة عامة أن الوزع الإجمالي لضباط شرطة إضافيين استجابة للإنهاء التدريجي للبعثة سيكلف ما بين ١٦ مليون و ١٨ مليون دولار تقريبا.

١٤ - ورغم أن الحكومة تلتزم بتولي المسؤولية عن الأمن الداخلي من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتكرس جهودا كبيرة من أجل تعزيز الشرطة، تمس الحاجة لمساعدة المانحين في هذا المجال بصورة خاصة. وأي إرجاء آخر في توسيع قدرة شرطة سيراليون يمكن أن يؤدي إلى فراغ أمني في المناطق التي تجلو عنها البعثة، ويترتب على ذلك مخاطر أمنية شديدة.

باء – تعزيز قدرة القوات المسلحة

١٥ – واصلت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون اتخاذ خطوات للتغلب على التحديات التي يفرضها إعادة تشكيل هيكلها وتوفير الأمن الداخلي للبلد. ويجري إعادة تشكيل القوة، مما سيؤدى إلى تخفيض عدد أفرادها من المستوي الراهن البالغ حوالي ٠٠٠ ١٤ فرد إلى حوالي ٥٠٠ ١٠ فرد. وقدم للجيش، بدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، مبادرات شتى لتعزيز سمعته كمؤسسة منضبطة وموثوقة ومحترفة. ويجري حاليا وزع ثلث القوات المسلحة لجمهورية سيراليون في مناطق الحدود بين سيراليون وليبريا. وقد أدى هذا إلى إجهاد شديد للقوة حيث أن عملياتها ما زالت تتعرقل من جراء الافتقار إلى الهياكل الأساسية اللازمة وعدم كفاية النقل والإمداد، وسوء حالة أسطول النقل العتيق لديها. ويتعين التصدي لهذه التحديات بصورة عاجلة إذا أريد إعطاء الجيش الفرصة للوفاء بالتزاماته التشغيلية على طول مناطق الحدود دون دعم البعثة.

١٦ – ويسعى الجيش، عن طريق مبادرة قصيرة الأجل لمعالجة النقص في الثكنات، إلى إنشاء بعض مواقع الحاميات في الأجزاء الداخلية من البلد، يمكن القيام منها بعمليات وزع إلى مناطق الحدود. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري إنشاء هياكل مؤقتة في الثكنات الموجودة بالفعل في دارو، وماكيني، وفي أماكن جديدة في سمباكورو، وكايلاهون، وييلي، وكابالا، وكامبيا، وبو، وبوجيهون. ورغم حدوث بعض التأخيرات في هذا البرنامج، تم إحراز تقدم في مواقع المشاريع في ماكيني وكايلاهون وسمباكورو وكابالا.

١٧ – وتضطلع القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، مع تحقيق تحسن تدريجي في قدرتها على القيام بعمليات، بإعمال دورية فعالة لكل من مناطق الحدود ومياه سيراليون. بيد أن الجيش ما زال يعتمد على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل الدعم في النقل والإمدادات، في المناطق على طول الحدود الليبرية، حيث تقوم الطائرات العمودية المسلحة من طراز MI-24 التابعة للبعثة بدوريات منتظمة. ويجري أيضا القيام بدوريات مشتركة مع الشرطة في فريتاون وأنحاء أخرى من البلد. ولم تستخدم أعمال الدورية هذه فقط لتعزيز الثقة في وكالات الأمن، وإنما مكنت أيضا البعثة من تقييم قدرتها على العمل بصورة مستقلة.

جيم – إعادة إدماج المحاربين القدامى

١٨ – تحسنت إمكانية توفير فرص إعادة الإدماج بالنسبة للمحاربين السابقين منذ تقديم تقريري الماضي، باستفادة أكثر من ٥٠٠ ٥ محارب سابق إضافي من المشاريع الجديدة. ووفقا للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ما زالت هناك، حتى حزيران/

يونيه ٢٠٠٣، حالات متبقية قدرها ١٠٠ ٩ محارب سابق ينتظرون الاستفادة من مشاريع إعادة الإدماج. وتعتزم الحكومة إكمال البرنامج بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. بيد أنه، ما زال هناك عجز يقدّر بـ ٣ مليون دولار في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٩ - وستستمر عملية إعادة إدماج المحاربين القدامى لتصبح أساسية لتوطيد السلام في سيراليون. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق إعادة إدماج طويلة المدى للمحاربين القدامى إلا عن طريق التماسك المجتمعي وإنعاش الاقتصاد الذي خرّبته الحرب. ولتحقيق هذه الغاية، أعرب شركاء التنمية عن دعمهم للتحوّل المزمع القيام به وإعادة الإدماج داخل المجتمعات المحلية الذي سيعالج في إطاره احتياجات المحاربين القدامى الطويلة الأجل كجزء من الاحتياجات الكلية لمجتمعاتهم.

٢٠ - وينفِّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لجمع الأسلحة وتنمية المجتمعات المحلية، يهدف إلى وضع إجراءات جديدة لتراخيص الأسلحة النارية وقاعدة بيانات للأسلحة الصغيرة لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة المتبقية في سيراليون. وقد جرّب البرنامج حتى الآن نهج ''الأسلحة مقابل التنمية'' في أربع مشيخات، حيث تم تشجيع المجتمعات على تسليم أسلحتها مقابل مشاريع إنمائية. وتسير هذه التجربة حتى الآن سيرا حسنا، حيث تم جمع حوالي ٢٥٠ سلاحا وحوالي ٨٠٠ قطعة ذخيرة، وسيوسع البرنامج تدريجيا ليشمل المشيخات في جميع أنحاء البلد.

دال - توطيد سلطة الدولة

٢١ - اكتمل نشر موظفي الحكومة في جميع المقاطعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، ظلت قدرة المنشآت الحكومية على تقديم الخدمات في المحافظات ضعيفة، بسبب التحديات التي تشكِّلها معوقات النقل والإمداد والبنية التحتية، بالإضافة إلى انعدام الموظفين المؤهلين. وتمّت معالجة معوقات البنية التحتية عن طريق إعادة تأهيل مكاتب المقاطعة في بعض المناطق. وقدمت الحكومة مؤخرا مركبات لبعض مكاتب المقاطعة في إطار الجهد المبذول لمعالجة تحديات النقل والإمداد. ومع ذلك، ما زال انعدام المرافق الأساسية والمعدات المستمر يعيق الأداء الفعال لمعظم المنشآت الحكومية في المحافظات.

٢٢ - وتواصل الحكومة إيلاء أهمية كبيرة لمسألة لامركزية الحكومة المحلية. وقد أكملت المشاورات التي أجريت بشأن اللامركزية والحكومات المحلية على مستوى مقاطعات الدولة في نيسان/أبريل. وقد مكّنت المشاورات الحكومة من التماس الآراء حول مسائل مثل طبيعة هياكل الحكومات المحلية التي ستشكل ونوعها ونوع الانتخابات المحلية التي ستجرى في

المستقبل القريب. وفي إطار مبادرة حميدة تهدف إلى تقريب الحكومة من الشعب، بدأ الرئيس كبًّا عقد جلسات للحكومة في عواصم المحافظات والمقاطعات.

٢٣ - وقد أحرز تقدم أيضا في إصلاح القطاع القضائي. فقد استأنفت المحاكم جلساتها في جميع المقاطعات نتيجة للمساعدة التي قدمتها المملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لإعادة تأهيل البنية التحتية للمحاكم. كما عيِّن قضاة السلام في أكثر من ٢٠ موقعا في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، ما زال محاميو سيراليون المؤهلون يبتعدون عن منصات القضاء بسبب تدني الأجور المقدمة لهذه الوظائف. وهذا بدوره، لا يساهم فقط في عدم وجود نظام قضائي فعال في المحافظات، بل من المحتمل أن يشجع على القيام بممارسات قد تضعف مصداقية إقامة العدل.

هاء - استعادة سيطرة الحكومة على استخراج الماس

٢٤ - حدثت زيادة كبيرة في أنشطة الاستخراج المرخص للماس وفي الصادرات الرسمية من الماس الخام خلال الفترة قيد الاستعراض. ونشر المزيد من موظفي التعدين الحكوميين والمراقبين في مناطق استخراج الماس. ويفاد بأن الصادرات الرسمية قد بلغت ٢٨ مليون دولار في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٣. ومع ذلك، توجد أدلة كافية بأن استخراج الماس بصورة غير مشروعة ما زال موجودا في كثير من أجزاء البلد. وعلاوة على ذلك، بالرغم من التقدم الذي أحرز في هذا الصدد، ينبغي على الحكومة أن تضع إطارا تشريعيا شاملا وسياسة تعدين لتحقيق المزيد من السيطرة الفعالة على أنشطة استخراج الماس وتنظيمها.

٢٥ - وفي الأشهر الأخيرة، عززت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دعمها لجهود الحكومة المبذولة لكبح أنشطة استخراج الماس غير المشروعة. وفي هذا الصدد، يسّرت البعثة الدراسات الاستقصائية الأرضية والجوية لمواقع التعدين في مناطق معينة. والهدف الرئيسي من هذه الدراسات الاستقصائية، رصد أنشطة التعدين غير المشروعة عن طريق تحديد حدود المواقع المرخص لها بدقة. وتستهدف المرحلة الأولية لهذه الدراسات الاستقصائية التعدين الآلي الصغير الحجم في أجزاء مختلفة من البلد. وتشجع البعثة أيضا موظفي الحكومة على الاستفادة من الخدمات الإذاعية للبعثة لتوعية السكان بالحاجة إلى كبح جماح التعدين غير المشروع في الماس الخام والاتجار فيه بصورة غير مشروعة.

٢٦ - وقد وزعت الحكومة حتى الآن نحو ٦٣٠ ٠٠٠ دولار ناتجة عن رسوم الترخيص على مختلف المشيخات في إطار صندوق تنمية المجتمع المحلي في مناطق الماس. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البرنامج عن طريق التمويل المشترك لمشاريع إنمائية تنفّذ عن طريق

الصندوق. وتقدم حكومة الولايات المتحدة أيضا ائتمانات دائرة للمشتغلين باستخراج الماس في مقاطعة كونو.

٢٧ - وقد وضعت الحكومة، بمساعدة من البنك الدولي، مشروع 'سياسات واستراتيجيات تعدين لفترة الإنعاش بعد انتهاء الحرب' يعزز القطاع الخاص ويدعم نظام تقييم الصادرات وينشئ إدارة تنظيمية فعالة وتدابير لإنفاذ القانون ويؤدي إلى الاستثمار في هذا القطاع. وبالنظر إلى الطابع المعقد لهذا القطاع وأهميته القصوى لأمن وسلم البلد، ستحتاج الحكومة إلى زيادة المساعدة والدعم المقدمين من شركائها في التنمية لإصلاح الهياكل المؤسسية القائمة وتنفيذ سياسات تعدين شاملة.

رابعا - سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

٢٨ - واهتداء بالمعايير الواردة أعلاه، يسير الإنهاء التدريجي للبعثة حتى الآن حسب الخطة وأُكملت المرحلتان الأولتان بنجاح. وكما أشرت في تقريري الأخير (S/2003/321) تم ترحيل ما مجموعه ٦٠٠ جندي من الكتيبتين النيجيرية والبنغلاديشية في إطار المرحلة ١ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وهذا يخفض قوام قوات البعثة من الحد الأقصى المأذون به البالغ ٥٠٠ ١٧ إلى ٩٠٠ ١٦ فردا.

٢٩ - وبدأ تنفيذ المرحلة ٢ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ واكتملت بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي إطار هذه المرحلة سُحب ما مجموعه ٨٢٦ ٣ فردا من القوات المكونة من وحدة المدفعية الباكستانية وأفراد القطاع الثالث لمقر الكتيبة الغانية وأفراد القطاع الثاني للكتيبة الكينية وكتيبة النقل والإمداد البنغلاديشية وبعض عناصر كتيبة الإشارة البنغلاديشية وكتيبة نيجيرية والكتيبة الغينية وأفراد المستشفى الغاني من المستوى الثاني من البعثة. وهكذا، خفِّض قوام قوات البعثة من ٩٠٠ ١٦ فرد إلى المستوى الحالي البالغ ٠٧٤ ١٣ فردا.

٣٠ - وأنشأت البعثة احتياطي متحرك جوي يمكِّنها من الوصول إلى المناطق التي تخليها، من أجل المحافظة على قدرات عسكرية مناسبة لتوفير الأمن الفعلي في جميع أنحاء البلد. ويمكن نشر الاحتياطي سريعا في المناطق التي أخليت لفترات زمنية قصيرة إما بناء على طلب قوات سيراليون الأمنية أو بناء على مشورة مراقبي البعثة العسكريين الذين ظلوا يرصدون عن كثب الحالة الأمنية في هذه المناطق. وقد وضعت أيضا ترتيبات لتعزيز التنسيق والجهود المشتركة مع شرطة سيراليون وجيشها لحماية المواقع الاستراتيجية بما في ذلك مبنى البرلمان والسجن المركزي ومطار لونغي ومرافق المحكمة الخاصة في فريتاون وجزيرة بونته.

٣١ - وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٠ (٢٠٠٣)، أجرت البعثة والأمانة العامة استعراضا متأنيا لنسبة التقدم الحالية المحرزة في سحب البعثة ووضعت خيارات من أجل انسحاب عاجل وآخر أبطأ مع أخذ الوضع الأمني المتطور والجهود المستمرة لتعزيز قدرات وإمكانيات القطاع الأمني في سيراليون لتحمل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي للبلد في الاعتبار. وفي هذا الصدد، تم تحديد الخيارات التالية:

(أ) خيار الانسحاب العاجل

٣٢ - يؤدي الأخذ بخيار الانسحاب العاجل إلى مغادرة جميع القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لذلك البلد بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي إطار المرحلة الأولى من هذا الخيار ستعاد إلى الوطن كتيبة نرويجية موجودة في ماكيني وكتيبة بنغلاديشية موجودة في ماغبوراكا، في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وسينقص هذا قوام القوة التابعة للبعثة من عددها الحالي البالغ ١٣ ٠٧٤ رجلا إلى ١١ ٥٠٠ رجل. وستلي المرحلة الثانية بعد ذلك مباشرة، بإعادة سرية الإشارة البنغلاديشية والوحدة الطبية البنغلاديشية بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مما يزيد من تقليص قوام القوة التابعة للبعثة إلى ١٠ ٥٠٠ فرد. وسيلزم شغل بعض المواقع بقوات احتياطية في المناطق الحساسة، مثل ماكيني، وماغبوراكا، لأن من غير المحتمل أن تغدو شرطة سيراليون في مركز يتيح لها ملء الفراغ الأمني الناشئ عن انسحاب قوات الأمم المتحدة فورا.

٣٣ - وستبدأ المرحلة الثالثة في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٤، وذلك بإعادة كامل الوحدة الباكستانية والكتيبة الزامبية من قطاع الشرق إلى بلديهما. وبالتالي ستنتقل المسؤولية الكاملة عن أمن منطقة الحدود الشرقية الحساسة، ومناطق تعدين الماس الرئيسية إلى قوة أمن سيراليون. وستكتمل هذه المرحلة بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤، التي ستهبط بمستوى قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى ٥ ٠٠٠ فرد، سيتركزون في قطاع الغرب (فريتاون ولونغي). وستبدأ إعادة القوات الأخيرة وعددها ٥ ٠٠٠ فرد إلى الوطن بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بغية تحقيق الانسحاب التام بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(ب) خيار الانسحاب الآجل

٣٤ - يتوخى خيار الانسحاب المؤجل أن تكمل البعثة انسحاب قواتها من سيراليون بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي إطار هذا الخيار، لا بد أن تبدأ المرحلة ٣ المقبلة من خطة الانسحاب الحالية، على شكل أربع مراحل. فتشهد المرحلة الأولى إعادة الكتيبة النيجيرية إلى الوطن من ماكيني في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وسيعاد شغل منطقة ماكيني بالفصيلة من الكتيبة البنغلاديشية. وفي نهاية هذه المرحلة سيكون قوام القوة قد نقص من مستواه الحالي

وهو ١٣ ٠٠٠ إلى ١٢ ٣٠٠ فرد. وخلال المرحلة الثانية ستعاد إلى الوطن كتيبة بنغلاديشية متمركزة في ماغبوراكا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مما يصل بعدد القوات إلى ١١ ٥٠٠ فرد.

٣٥ - وسيحتفظ بوجود متواضع للقوة في قطاع الوسط حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويشمل قطاع المقر، وفصيلة الإشارة البنغلاديشية، والوحدة الطبية البنغلاديشية، وكتيبة بنغلاديشية مقيمة في بور. وبإعادة هذه الوحدات إلى أوطانها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في المرحلة الثالثة، سينخفض قوام قوة البعثة إلى ١٠ ٥٠٠ فرد. وسيعاد تنظيم القطاعات الثلاثة عندئذ ليصبح قطاعين هما (الغرب والشرق). وفي المرحلة الثالثة، سينفذ الانسحاب من قطاع الشرق، في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٥، وسيشهد ذلك انخفاض مستويات قوة البعثة إلى حوالي ٥ ٠٠٠ فرد. وستعاد كل عناصر القوة المؤلفة من وحدة باكستانية ٣ ٨٠٠ فرد، بما في ذلك قطاع الشرق وموظفي المقر، وكتائب المشاة الثلاث التابعة لها، ووحدة الطيران، والمهندسين، والمستشفى الطبي من المستوى الثاني، وغيرها من وحدات الإمداد والنقل والدعم، برمتها في فترة واحدة خلال هذه الفترة. وستعاد إلى الوطن أيضا في هذه المرحلة العناصر الأخيرة في قطاع الشرق، التي تتألف من الكتيبة الزامبية. وسيكمل هذا المرحلة النهائية للمرحلة ٣ من الانسحاب.

٣٦ - وستتركز القوات الباقية وعددها ٥ ٠٠٠ فرد في قطاع الغرب الباقي الوحيد (حول شبه جزيرتي فريتاون ولونغي) حيث سينصب الاهتمام على حماية النقاط الرئيسية داخل فريتاون. وبالرغم من انسحاب قوات البعثة من بقية أنحاء سيراليون، ستواصل البعثة الاحتفاظ بقدرتها، وإن تكن محدودة، لتقديم الدعم إلى وكالات الأمن في البلد، وذلك باستخدام احتياطي القوة حسب الاحتياج. وسيبدأ الانسحاب النهائي لآخر أفراد القوة وعددهم ٥ ٠٠٠ فرد، (المرحلة ٤) في أيار/مايو ٢٠٠٥ وسيكتمل بحلول حزيران/يونيه.

(ج) خيار الإنهاء التدريجي وتعديل الحالة الراهنة

٣٧ - ويتمثل الخيار الثالث في تعديل السرعة الحالية لعملية الإنهاء التدريجي، بغية تكملة انسحاب البعثة من سيراليون بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبمقتضى هذا الخيار، تتم المرحلة ٣ المقبلة من خطة الانسحاب الحالية على أربع مراحل. وستشهد المرحلة الأولى إعادة الكتيبة النيجيرية إلى الوطن من ماكيني في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتشغل ماكيني سرية من كتيبة بنغلاديشية. وفي نهاية هذه المرحلة يكون قوام القوة قد تقلص من ١٣ ٠٠٠ فرد وهو قوامها الحالي إلى ١٢ ٦٠٠ فرد. وخلال المرحلة الثانية، تعاد كتيبة بنغلاديشية أخرى موجودة في ماغبوراكا، إلى وطنها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وسيقلل هذا من عدد

أفراد القوة إلى ٥٠٠ ١١. وبعد ذلك تنفذ المرحلة الثالثة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ وسوف تستتبع إعادة موظفي مقر القطاع المركزي إلى الوطن، ويشمل ذلك سرية الإشارة البنغلاديشية والوحدة الطبية البنغلاديشية، فضلا عن الكتيبة البنغلاديشية التي ستعود إلى الوطن في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبحلول نهاية هذه المرحلة، يكون قوام قوة البعثة قد انخفض إلى ٥٠٠ ١٠ فرد. وبعد ذلك يعاد تنظيم القطاعات الثلاثة في قطاعين (غرب وشرق).

٣٨ - وستنفذ المرحلة الرابعة من هذا الخيار فيما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وستشهد انخفاض مستويات قوة البعثة إلى ٠٠٠ ٥ فرد. وستعاد إلى الوطن جميع عناصر الوحدة الباكستانية برمتها وقوامها ٨٠٠ ٣ فرد، مع وحدات المساندة التابعة لها، في عملية واحدة خلال هذه الفترة. كما ستعاد إلى الوطن أيضا في هذه المرحلة العناصر الأخيرة في قطاع الشرق، والمؤلفة من الكتيبة الزامبية.

٣٩ - وسوف تتركز القوات الباقية وعددها ٠٠٠ ٥ فرد حول شبه جزيرتي فريتاون ولونغي، حيث سينصب الاهتمام بصورة رئيسية على حماية النقاط الرئيسية داخل فريتاون. وبالرغم من انسحاب قوات البعثة من بقية سيراليون، فستواصل الاحتفاظ بقدرة محدودة، على تقديم الدعم في المجال الأمني إلى الوكالات الأمنية في البلد، وذلك باستخدام احتياطي قواتها، حسب الاقتضاء. وسيبدأ الانسحاب النهائي (المرحلة ٤) في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وسيشهد ذلك اكتمال انسحاب القوات الباقية وعددها ٠٠٠ ٥ فرد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٤٠ - ومن الملائم أن نشير إلى أنه في إطار الخيارات الثلاثة المذكورة أعلاه، سيلزم وجود مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة طيلة عملية الإنهاء التدريجي. وسيواصلون القيام بأنشطة الرصد المكثفة في شتى أنحاء البلد، وتنبيه قائد القوة للتطورات المهمة، وإسداء المشورة للبعثة عند الاقتضاء، كي تنشر قوات احتياطية لتعزيز الأمن. وفي الوقت الراهن، يصل قوام المراقبين العسكريين التابعين للبعثة المأذون به إلى ٢٥٦ ضابطا. وقد تم نشرهم في ١٥ فريقا أو فريقا فرعيا، وكلف كل فريق بمسؤولية منطقة معينة.

خامسا - رصد وتعزيز حقوق الإنسان، المصالحة الوطنية، والعدل

٤١ - أحرز تقدم كبير في الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، والعدل، وفي معالجة احتياجات الأطفال المتأثرين من الصراع، وهي جوانب أساسية

للاستراتيجية العامة لتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، تسير أعمال المحكمة ولجنة الحقيقة والمصالحة بخطى حثيثة.

ألف – رصد وتعزيز حقوق الإنسان

٤٢ – وأثناء رصد حالة حقوق الإنسان في البلد، زار موظفو حقوق الإنسان التابعين للبعثة مراكز الشرطة وسجونها، ولاحظوا اكتظاظ زنزانات الاحتجاز وسوء نظافتها، وتراخي الفصل بين فئات السجناء واحتجاز المشتبه فيهم في مراكز شرطة بما يتجاوز المدة القانونية لذلك. ولا تزال هذه المسائل تشكل مصدر القلق للبعثة. وبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الحالة، ما فتئ الافتقار إلى المواد والإمداد والنقل يقوض بصورة خطيرة كفاءة إداراتي السجون والشرطة وأسهم ذلك في الأوضاع الحالية التي تدعو إلى الاستياء، في بعض السجون ومراكز الشرطة. وستواصل البعثة تشجيع السلطات المختصة على اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة هذه الاحتياجات. وقد وفرت البعثة التدريب في مجال حقوق الإنسان لوكالات الأمن والمجتمع المدني. وواصلت إجراء بحوثها بشأن حالة مشوهي الحرب الناجين في البلد، وقد تقاسمت ذلك مع المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة.

٤٣ – ولم تحدث أي تطورات مهمة خلال الفترة قيد الاستعراض في محاكمة من يطلق عليهم أبناء الجانب الغربي والأعضاء السابقين في الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون، والذين ألقي القبض عليهم في أعقاب أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد ظل المتهمون دون محامين للدفاع عنهم أو إمكانية الحصول على المشورة القانونية. وقد أحيلت إلى المحكمة العليا في ٣١ آذار/مارس الجلسات السابقة على المحاكمة في تهم الخيانة وسوء ممارسة المناصب العليا ضد ١٧ فردا من بينهم امرأة وحدث، ألقي القبض عليهم فيما يتصل بحادثة ثكنات ويلنغتون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والتي بدأت في آذار/مارس في محكمة فريتاون. ومنذ ذلك الوقت لم يحدث أي تقدم ملموس في المحاكمات. وقد تطوع خمسة من المحامين لتقديم خدماتهم كعمل من أعمال الخير لتمثيل ١٧ متهما. وقد رُفض دفع كفالة من جميع المتهمين بمن فيهم الحدث، ومن ثم أعيدوا إلى سجونهم.

١ – حماية الأطفال

٤٤ – قامت الحكومة ووكالات حماية الأطفال والبعثة، واللجنة الوطنية المنشأة حديثا، المعنية بالأطفال المتأثرين من الحرب بزيادة تضافرها في معالجة أشد الشواغل إلحاحا بالنسبة للأطفال. وقد أنشئت فرقة عمل للاستجابة لاحتياجات العدد المتزايد من أطفال الشوارع، ويجري تنفيذ استراتيجية مجتمعية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين من الأطفال، وغيرهم من الأطفال المشتتين لكفالة إعادة إدماجهم بصورة ناجحة على المدى الطويل. وتنفذ بنجاح

مذكرات التفاهم المبرمة بين شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون وبين وكالات حماية الأطفال بشأن إدماج التدريب في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال في مناهجهما التدريبية. وفي داخل البعثة استمر إدماج حماية الطفل في الأنشطة الرئيسية، مع إجراء تدريب منهجي للمدنيين، والعناصر العسكرية وعناصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في البعثة في مجال حقوق الإنسان وحمايتها باعتبار ذلك عنصرا أساسيا.

٤٥ - وقد بدأ تنفيذ مبادرة إذاعة صوت الأطفال في شتى أنحاء البلد، وهي استراتيجية أساسية لإشراك الأطفال بنشاط أكبر في عملية المصالحة الوطنية وبناء السلم. وإلى الآن تم تدريب أكثر من ١٠٠ طفل كمقدمين للبرنامج، وباحثين ومحرري أخبار. وقد أذاع صوت الأطفال أيضا مناسبات وعروض خاصة للجنة الحقيقة والمصالحة، والمحكمة الخاصة وحكومة سيراليون.

٢ - لجنة الحقيقة والمصالحة

٤٦ - بدأت لجنة الحقيقة والمصالحة عقد جلسات استماع في ١٤ نيسان/أبريل، حيث قامت ضحايا الحرب الأهلية، كما قام مرتكبوها، بقص ما جرى بصورة علنية. وعقدت هذه الجلسات في فريتاون وكيلاهن وبو وبورت لوكو وكابالا وكاناما، وكذلك في مواقع أخرى. وحتى الآن، ما فتئ الرأي العام يؤيد هذه العملية، فسكان سيراليون من كافة مناحي الحياة، بما فيهم المحاربون السابقون، ومن تعرضوا للبتر من جراء الحرب، يواصلون الإدلاء بشهاداتهم عن أدوارهم وتجاربهم في هذه الحرب. وإلى جانب عقد جلسات للاستماع، بدأت اللجنة في عقد جلسات موضوعية. ولا شك أن آلاف البيانات، التي تم الحصول عليها من الشهود، والشهادات العديدة، التي أدلي بها حتى اليوم، سوف تقطع شوطا طويلا في مجال تحقيق أهداف اللجنة.

٤٧ - ولا تزال اللجنة معرضة لقلاقل مالية بسبب ما ينتاب ميزانيتها من عجز لم يجر سداده. وأثناء المشاورات التي دارت بين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وممثلي الخاص، أوليمي أدينيجي، بجنيف في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، نوقش موضوع تمويل اللجنة على نحو مستفيض. وقد أكد المفوض السامي لممثلي الخاص أن مكتبه يتولى بنشاط توعية المانحين المحتملين من أجل سد ثغرة التمويل. وفي هذا الصدد، عقد مكتب المفوض السامي جلسة إحاطة إعلامية للمانحين بجنيف في ١٥ أيار/مايو، حيث عرض ميزانية منقحة للجنة تصل إلى ٤,٥ مليون دولار. وحتى الآن، أعلن عن التبرع بما مجموعه ٣,٧ مليون دولار، ولم يرد من هذا المبلغ سوى ٢,٣ مليون دولار، مما يعني وجود عجز مقداره ٠,٧٣ مليون دولار. ولا تزال البعثة تضطلع بدعم سوقي وتقني للجنة، وهذا يتضمن نقل موظفي

اللجنة بطائرات البعثة داخل البلد. وقامت إذاعة البعثة بتغطية مباشرة لجلسات الاستماع أثناء انعقادها من قبل اللجنة، كما أنها أجرت حملات للتوعية بشأن دور وأهداف اللجنة.

٣ - المحكمة الخاصة

٤٨ - في تقريري الأخير (S/2003/321)، أبلغت المجلس أن المحكمة الخاصة قد أعلنت اتهام سبعة أشخاص، حيث يعتبرانهم يتحملون أكبر قدر من المسؤولية فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب الأهلية في سيراليون. وثمة شخص آخر، وهو رئيس دائرة الأمن السابق بالجبهة الثورية المتحدة، السيد أوغستين غباو، قد نقل إلى سجن المحكمة، بوصفه من المشتبه فيهم، في ٢٠ آذار/مارس، حيث وُجه الاتهام إليه في ١٦ نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت المحكمة الخاصة في ٢٩ أيار/مايو اتهام بريمابازي كامارا، وهو عضو سابق في المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق، إلى جانب اعتقال اثنين من المشتبه فيهم، وهما موانينا فوفانا وأليو كونديوا من قوات الدفاع المدني، واحتجازهما بصورة مؤقتة. ومنذ ذلك الوقت، بدأت جلسات الاستماع السابقة على المحاكمة لمن سبق احتجازهم.

٤٩ - وفي ٤ حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة اتهام رئيس جمهورية ليبريا، السيد شارلز تايلور، وقد اتخذ هذا القرار في إطار من السرية منذ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ كما ذكرت المحكمة، وأحيلت القضية المرفوعة ضد قائد الجبهة المتحدة الثورية السابق، السيد فوداي سنكوه، إلى أجل غير مسمى، وذلك لإتاحة فحصه من الناحيتين النفسية والسيكولوجية، لتحديد مدى لياقته العقلية للمحاكمة. وكان هذا بناء على ما ارتآه طبيب المحكمة الخاصة من أن المتهم يعاني من حالة ''ذهول تخشبي''. وقد نقل إلى مستشفى البعثة في فريتاون، وهي من المستشفيات الطبية من المستوى ٣، حيث يتلقى العلاج الطبي. ولا تزال المفاوضات قيد الإجراء من أجل الوفاء بمتطلبات مجلس الأمن فيما يتعلق بالغاء حظر السفر القائم ونقل المتهم إلى مستشفى طبي من المستوى ٦ خارج سيراليون. وكما سبق القول، ذكرت الأنباء أن جوني بول كوروما، الذي صدر ضده قرار اتهام أيضا، قد قتل في ليبريا، كما قتل سام بوكاري وقد أعيدت جثة بوكاري إلى سيراليون، في ١ حزيران/يونيه، من أجل التعرف عليها من قبل المحكمة.

٥٠ - وواصلت البعثة توفير دعمها للمحكمة الخاصة في مجالي الإمداد والأمن. وسلمت البعثة والأمانة العامة أيضا وثائق سبق أن طلبتها المحكمة الخاصة لمساعدتها في تحقيقاتها. وبالإضافة إلى وزع الجنود حول مبنى المحكمة في فريتاون وبجزيرة بونته، ساعدت البعثة في بناء سور يحيط بسجن بونته، حيث يحتجز المهتمون. وقد أتاحت البعثة كذلك للمحكمة استعمال طائراتها العمودية لنقل موظفي المحكمة والمهتمين من الجزيرة بونته وإليها، حيث

تدور المحاكمات. وفضلا عن هذا، ساعدت البعثة في نقل مواد من مواد الشحن والبناء من أجل مرافق المحكمة الخاصة. وتواصل البعثة تمكين المحكمة من استخدام مرافقها الإذاعية والصحفية كيما تضطلع بحملات للتوعية بشأن أنشطتها.

٥١ - وفي الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو، قدمت المحكمة الخاصة إلى لجنة الإدارة مشروع ميزانية للسنة الثانية من عملياتها، التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويتضمن مشروع الميزانية هذا أن الاحتياجات المالية للمحكمة، التي تتصل بالسنة الثانية، تبلغ ٣٥ ٣٠٥ ٦٢٦ من الدولارات. وتنظر لجنة الإدارة، في الوقت الراهن، في اتباع سبل لمساعدة المحكمة في معالجة ما لديها من عجز في التمويل. وقد تلقت المحكمة، حتى الآن، تعهدات بمساهمات تصل إلى ٥٠٠ ٥٤١ ١٣ من الدولارات فقط. ومن ثم، فإني أود أن أناشد كافة الدول بأن تستمر في دعم المحكمة وتزويدها بالموارد المالية الضرورية حتى تنجز أعمالها.

باء - إدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية

٥٢ - أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة في تشجيع حقوق المرأة في إطار أنشطته المتعلقة بالرصد وبناء القدرات. وقد اضطلعت البعثة بزيارات لمراكز الشرطة والسجون والمحاكم في سياق التركيز بصورة خاصة على الحالات التي تشمل النساء والفتيات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانت البعثة بمثابة طرف تيسيري في عملية اختبار ميداني لإدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، حيث اضطلع بهذه العملية فريق من الوحدة المعنية بأفضل ممارسات حفظ السلام، وهي وحدة تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. وقد قدم التدريب فيما يتعلق بنوع الجنس للقائمين بحفظ السلام وكذلك لضباط الشرطة المدنية. وأنجزت البعثة أيضا المرحلة الأولى من تدريب أعضاء وحدات دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون، التي تتولى تناول الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال والجماعات الضعيفة.

٥٣ - وقد شهدت جلسات الاستماع، التي عقدتها لجنة الحقيقة والمصالحة في أيار/مايو ٢٠٠٣ في فريتاون بشأن آثار الحرب على النساء والأطفال، مشاركة ضخمة وموضوعية من جانب الجماعات النسائية. وكان ثمة إجماع على تشجيع اللجنة بأن تضطلع بدور نشط في الدعوة لإصلاح القوانين العرفية والعامة، التي أسهمت، وفقا لما ورد في الوثائق المقدمة، في القيام بالعنف على أساس الجنس وفي التمييز ضد المرأة. وفي نفس الوقت، ما فتئت المتخصصة في موضوع نوع الجنس لدى البعثة تقوم بأعمال الرصد والإبلاغ بشأن الإساءة إلى حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتشجيع حقوق الإنسان التي تتعلق بالمرأة. وما برحت

أيضا تعمل كهمزة وصل مع وزارة شؤون الرعاية الاجتماعية ونوع الجنس والأطفال، كما أنها تضطلع بالتوعية فيما يخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد ظلت البعثة كذلك تعمل مع المنظمات النسائية من أجل إدخال منظور يتعلق بنوع الجنس في الإجراءات المتصلة بلجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، إلى جانب كفالة تناول جرائم الاغتصاب وسائر أشكال العنف القائم على أساس الجنس بوصفها من الجرائم ذات الأولوية.

جيم - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٤ - استمرت أنشطة الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتابعة للبعثة، في التركيز على أنشطة التوعية المتعلقة بالقائمين بأعمال حفظ السلام بالبعثة، إلى جانب المشاركة في فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويستهدف برنامج التدريب تزويد القائمين بحفظ السلام بالمعارف الضرورية الخاصة بالعدوى والوقاية والمشورة والاختبار الطوعيين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع توعيتهم بمسؤولياتهم فيما يتصل بمدونة قواعد السلوك لديهم. وقد وزعت عليهم أيضا بطاقات للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي بطاقات معدة بلغة كل وحدة من الوحدات. ويقوم فريق الأمم المتحدة المواضيعي بالاجتماع مرة كل شهر لوضع خطط واستراتيجيات من أجل مساعدة سيراليون في تنفيذ مشروعها الخاص بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سادسا - الجهود المبذولة في مجالات العمل الإنساني والإنعاش والتنمية

٥٥ - انخفض مستوى تدفقات اللاجئين من ليبريا إلى سيراليون انخفاضا كبيرا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار مساعدة مقدمة من البعثة، كان ثمة استمرار من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها في نقل اللاجئين بعيدا عن مناطق الحدود بمقاطعتي بوجهن وكيلاهن إلى مخيمات بالداخل. ومع افتتاح مخيم ثامن، في تويباندا، في أوائل شهر نيسان/أبريل، زادت القدرة على الاستيعاب، وهناك اليوم ٠٠٠ ٥٥ من اللاجئين الليبريين يعيشون في مخيمات. وتقيم قرابة ٥٠٠ ٨ من اللاجئين الآخرين بمناطق حضرية في بو وكينيما وفريتاون، مع بقاء ٥٠٠ ٧ لاجئ بالمناطق الواقعة على الحدود في انتظار النقل إلى المخيمات. وقد تضاعف التخطيط الطارئ بشأن استقبال مزيد من التدفقات في ظل تدهور الأحداث مؤخرا بليبريا، وقد حدد وأعد موقع لمخيم تاسع في نيغابي بو.

٥٦ - وثمة قلق بشأن المقاتلين الليبريين الذين ما برحوا يتسربون إلى سيراليون في صفوف اللاجئين. وبغية الاحتفاظ بالطابع المدني والإنساني للجوء، تعمد الحكومة إلى فصل هؤلاء الأفراد عن اللاجئين من خلال الاضطلاع بفحص أمني مع إيداعهم في مرفق للاحتجاز بمابيه. وثمة ما يقرب من ٣٢٤ من مقاتلي القوات المسلحة الليبرية و ٩ من مقاتلي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية يقيمون الآن في مخيم الاحتجاز هذا، في حين أن أفراد أسرهم المدنيين يتلقون الرعاية اللازمة في مخيمات اللاجئين. ويتعرض ستون من الجنود الأطفال الليبريين السابقين لبرنامج متسارع من برامج إعادة الدمج في مخيمات اللاجئين. وقد وجه الرئيس كاباه نداء لتوفير دعم المانحين العادل من أجل تعزيز مرفق الاحتجاز في مابيه وتوسيع نطاقه، فهو مرفق هام فيما يتصل بتمكين الحكومة من إبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين مع القيام، في نفس الوقت، بكفالة أمن الدولة والاحتفاظ بالطابع المدني للجوء.

٥٧ - وانتقلت مفوضية الأمم المتحدة إلى مرحلة ''تشجيعية'' لإعادة توطين لاجئي سيراليون من المنطقة دون الإقليمية. وبغية تيسير إعادة التوطين المعجلة من غينيا افتتح المعْبر الذي يربط بين إقليم لانغويت بمنطقة غينيا الحراجية ومقاطعة كيلاهُن، وذلك في آذار/مارس ٢٠٠٣. وعلى الرغم من الأضرار العارضة المترتبة على غزارة الأمطار، ظل هذا المعْبر مفتوحا لمدة ثلاثة أشهر، ولقد عاد ما يقرب من ٠٠٠ ١١ مواطن سيراليوني من خلاله. واضطُلع كذلك بقوافل كل أسبوعين في طريق بامالاب - كامبيا، وكانت كل قافلة تجئ بـ ٥٠٠ من المسافرين، حيث عاد معظمهم إلى مقاطعة كونو. وفي ضوء إغلاق معْبر دوندو - بيلو، مؤخرا، سيصبح هذا الطريق موضع التركيز.

٥٨ - وأوقفت عملية إعادة التوطين من ليبريا، وقد كانت بطيئة التقدم. واستُبدلت عمليات الطيران من منروفيا بعمليات للسفن جرى استئنافها في ١٠ أيار/مايو. وأوقفت هذه العمليات بدورها إلى حين تحسن الأحوال الأمنية في ليبريا. ومنذ عام ٢٠٠١، تمت إعادة توطين ما مجموعه ٠٠٠ ٢٣٤ من أهالي سيراليون (وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمساعدة ٠٠٠ ١٤١ على العودة). وهذا يتضمن ٠٠٠ ٦٣ من ليبريا (حيث تلقى المساعدة ٠٠٠ ٤٨ منهم) و ٠٠٠ ١٧٠ من غينيا (مع مساعدة ٠٠٠ ٩٢ منهم). وما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٧ من لاجئي سيراليون لا يزالون في غينيا (ومنهم ٠٠٠ ٢٥ يقيمون في مخيمات تابعة للمفوضية)، كما تشير التقديرات إلى أن ثمة ٠٠٠ ٤٠ لا يزالون بليبريا (ومنهم ٠٠٠ ١٦ كانوا بالمخيمات إلى حين الزحف الأخير على منروفيا من قبل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية). واضطلع المفوض السامي لشؤون اللاجئين، رود لا بلرز، بزيارة للمنطقة دون الإقليمية في أيار/مايو، وجدد تعهد المفوضية

بمساعدة كافة لاجئي سيراليون الباقين الذين يرغبون في العودة، فيما يتعلق بإعادة توطينهم، وذلك بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٩ - وثمة نهوض بعملية الإنعاش الوطني من خلال إصلاح المدارس والمستشفيات ووحدات الرعاية الأولية بغالبية المقاطعات، كما أن العمل قيد الإعداد بالكثير من الطرق. وهناك شواغل عامة تتضمن سوء أحوال الطرق، وانخفاض مستوى المساعدة المقدمة لإعادة بناء المآوى التي تحطمت أثناء الحرب، ونقص المدرسين المؤهلين في ضوء التوسع السريع في مجال الإلحاق بالمدارس، وعدم وجود فرص للعمالة أمام الشباب.

٦٠ - وقامت بعثة مشتركة، تتألف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بزيارة سيراليون في أيار/مايو من أجل استعراض التخطيط المتكامل للعملية ''الرباعية'' التي تتعلق بإعادة التوطين وإعادة الإدماج والإصلاح والتعمير. وأجرت البعثة أيضا مناقشات مفصلة في فريتاون، وزارت مقاطعات كونو وكيلاهُن وكامبيا بهدف استعراض الاستجابة المتكاملة لفريق الأمم المتحدة القطري في شتى مراحل الإنعاش. وهي تنوي الاستفادة من الدروس المستقاة من التجارب التي اضطلع بها في سيراليون، إلى جانب وضع إطار معزز لعمليات التدخل المتكاملة في مجالي التخطيط والإنعاش في بيئات أخرى من البيئات السائدة في مرحلة ما بعد الصراع.

٦١ - وقد وضع فريق الأمم المتحدة القطري اللمسات النهائية على استعراض منتصف العام لنداء الإغاثة، مؤكدا أن البيئة الداخلية المستقرة تيسر إعادة الإدماج والإنعاش والعودة إلى الوطن. وقد زاد المبلغ الوارد في النداء إلى ٨٦ مليون دولار ليتيح توفير المساعدة الكافية للعدد المتزايد من اللاجئين الليبريين. ولئن أحرز بعض التقدم في تلبية الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بالإنعاش، فإن حالات التأخير في الالتزام بالموارد عرقلت الجهود المبذولة لتنفيذ الأنشطة في الوقت المناسب لموسم الزراعة، وقبل أن تؤدي الأمطار الغزيرة إلى وقف أعمال الإصلاح. وتتمثل الأولويات الرئيسية لبقية عام ٢٠٠٣ في توفير المساعدة الكافية والحماية للاجئين الليبريين؛ وتقديم الدعم لتشجيع العودة لأهالي سيراليون إلى الوطن، من البلدان المجاورة؛ ودعم الجهود المبذولة لإعادة الإدماج وتعزيز إنجاز الخدمات التعليمية والصحية والزراعية والمتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والمأوى.

٦٢ - وتشير البيانات الأولية إلى أن الأداء الاقتصادي لسيراليون واصل تحسنه خلال الجزء الأول من عام ٢٠٠٣ بالرغم من صدمة أسعار النفط. على أن تصاعد أسعار النفط العالمية، قلبت مسار كل من حركة انخفاض مستوى الأسعار، والنمو في الاحتياطيات الدولية المحققة عام ٢٠٠٢. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أكملت سيراليون بنجاح الاستعراض الثالث لترتيب

مرفق الحد من الفقر والنمو مع صندوق النقد الدولي. وقد تمت تلبية جميع معايير الأداء المتصلة لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في أعقاب الخسائر المتعلقة بأهداف أيلول/ سبتمبر بالنسبة لصافي الائتمانات المحلية للحكومة بسبب حالات التأخير في صرف دعم الميزانية والموازنة المالية الرئيسية جراء التجاوزات في فاتورة الأجور. وبنجاح اكتمال الاستعراض الثالث لترتيب المرفق، أصبحت سيراليون مؤهلة لسنة أخرى من المساعدة المؤقتة في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولئن أحرز بعض التقدم في النهوض بإعداد سيراليون لمرفق الحد من الفقر والنمو، إعدادا كاملا، في الاجتماع المعقود في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ للجنة الشراكة من أجل التنمية مع سيراليون، أبلغت الحكومة شركاءها في مجال التنمية أن من المرجح ألا يكون المرفق جاهزا بحلول عام ٢٠٠٣.

٦٣ - وتحتاج السياسات المالية والنقدية إلى أن تدار بدقة للحد من تأثير صدمة أسعار النفط على الإنعاش والأسعار وميزان المدفوعات، والإيرادات الحقيقية. فبعد الانخفاض بنسبة ٤ في المائة عام ٢٠٠٢، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك ٤ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ ، بسبب ارتفاع أسعار النفط. وانخفضت الاحتياطات الدولية بحوالي ١٧ في المائة وانخفض سعر الصرف انخفاضا هامشيا. وليس من الضروري أن يترجم الارتفاع الأخير في مؤشر أسعار الاستهلاك إلى تضخم مستمر بشرط إدارة السياسات بصورة جيدة. وما لم ترفع أسعار الكهرباء بصورة كبيرة لتعكس تصاعد أسعار النفط، فإن شركة الكهرباء الهشة تواجه الانهيار وقد يتقوض البرنامج المالي من جراء الإعانات الكبيرة التي ستعطى إلى غير الفقراء مما يؤدي إلى إعادة ظهور التضخم. وفي الوقت ذاته، تحتاج السياسات العامة المالية والنقدية إلى زيادة الدقة.

٦٤ - وقد زاد عجز الحسابات الجارية الخارجية لسيراليون إلى ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢، مدفوعا بتدفقات المعونة كما انخفض سعر الصرف، وزادت الاحتياطات الدولية بصورة كبيرة إلى ما يعادل ٢,٣ شهرا من الواردات. وارتفع الإيراد المالي إلى ١٤,٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢، متجاوزا هدف مرفق الحد من الفقر والنمو، وعكس بصورة رئيسية الزيادة الكبيرة في الواردات. على أن الإنفاق الحالي ارتفع بصورة غير مستمرة إلى مستوى كبير بلغ ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع العجز المالي (باستثناء المنح) إلى ١٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ (من ١٥,٨ في المائة عام ٢٠٠١) مقارنة بهدف البرنامج وهو ٢٦,٣ في المائة، ليعكس بذلك معوقات القدرة التي حدت مخططات الاستثمار الحكومي بـ ٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بهدف البرنامج وهو ١٣,٢ في المائة. وكان صافي التمويل الخارجي للحكومة المركزية يعادل ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ صافي التمويل

المصرفي المحلي للعجز المالي ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وساهم هذا التمويل المصرفي المحلي لعمليات الحكومة في الإبقاء على أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة جدا، مما أضر باستثمارات القطاع الخاص.

سابعا – ملاحظات وتوصيات

٦٥ – يؤدي النهج المتدرج والذي تم تقديره بدقة لإنهاء البعثة تدريجيا، على النحو الذي وافق عليه مجلس الأمن، إلى تحقيق المنافع المرجوة. فبصفة خاصة ضمن تمديد وجود البعثة في البلد بيئة أمنية مستقرة ومكن الحكومة من تحقيق تقدم مطرد في توطيد السلام، وتعزيز المصالحة الوطنية والعدل والتعمير الوطني. وأحرز تقدم ملموس في الجهود المبذولة لتوطيد السلام بما في ذلك إعادة إدماج حوالي ٠٠٠ ٤٨ مما مجموعه ٠٠٠ ٥٧ من المحاربين القدامى متزوعي السلاح، واكتمال إعادة توطين المشردين داخليا والتعجيل بإعادة لاجئي سيراليون إلى الوطن وإعادة توطينهم، إلى أن تفجرت الأحداث الأخيرة في ليبريا، وتم استعادة سلطة الحكومة في شتى أنحاء البلد، ولو أنه لا يزال يتبقى الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز قدرة الحكومة على إنجاز الخدمات العامة للسكان في المقاطعات. ولا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد تتحسن، في الوقت الذي تقدم فيه عمل لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة، الخاصة بصورة مرضية، بالرغم من المصاعب المالية التي لا تزال ترهق هاتين الهيئتين.

٦٦ – وبالرغم من أن التعدين غير القانوني للماس لا يزال يشكل تحديات خطيرة كما لا يزال يمثل مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، فقد اتخذت الحكومة عدة تدابير حميدة لكبح جماح تلك الأنشطة. على أن انعدام عمليات الشرطة الفعالة في مناطق التعدين لا يزال سببا للقلق حيث يخلق ذلك فراغا قد يشكل تحديا خطيرا للأمن في هذه المناطق المهمة استراتيجيا. وعلاوة على ذلك، فرغم ما تشير إليه التقارير من حدوث زيادة كبيرة في عمليات التعدين المرخص بها وفي الصادرات الرسمية من الماس خلال فترة إعداد التقرير، فإن الصناعة لا تولد حتى الآن دخلا كافيا يضمن انتعاش الاقتصاد بصورة متواصلة. لذا تحتاج الحكومة إلى ضمان إحكام قبضتها على هذه الصناعة الاستراتيجية، ليس فقط لأغراض أمنية، وإنما أيضا بغرض كفالة أن يسهم هذا القطاع المهم في النمو المعجل للاقتصاد.

٦٧ – ولا يزال أثر الصراع في ليبريا على استقرار سيراليون مصدرا للقلق الشديد، بمثل ما يمثله البعد الجديد الذي يضاف إلى عدم الاستقرار في المنطقة دون الفرعية من جراء الصراع في كوت ديفوار. ولا يتخيل توخي السلام المستمر في سيراليون ضمن منطقة مجاورة غير مستقرة. لذا يجب على المجتمع الدولي، أن يوفر الدعم اللازم لمفاوضات السلام الجارية بشأن ليبريا وتنفيذ اتفاق لوناس مركوسيس في كوت ديفوار، الذي يبشر بتمهيد الطريق

لعودة الاستقرار إلى المنطقة دون الإقليمية. وعلى المدى الطويل، فإن الأثر المزعزع للاستقرار الناجم عن حركة المحاربين ''العاملين لحسابهم'' والأسلحة الصغيرة فيما بين البلدان في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، يؤكد الحاجة إلى إيجاد نهج فعال ومنسق من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز السلام والتنمية في المنطقة الفرعية.

٦٨ - وجدير بالثناء أن يلاحظ إنهاء البعثة تدريجيا قد سار حتى الآن دون أخطاء. وعلى نحو ما طلبه مجلس الأمن، يقدم هذا التقرير خيارات تتعلق بالمراحل الباقية من عملية إنهاء البعثة تدريجيا في الفقرات ٣٢ إلى ٤٠ أعلاه. وبعد دراسة هذه الخيارات بدقة، يوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الخيار (ج) - خيار تعديل الحالة الراهنة، على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٠ (٢٠٠٣)، وتستند هذه التوصية إلى تقييم وافٍ للحالة الأمنية السائدة ولتقييم طاقة قدرة قطاع سيراليون على الاضطلاع بالمسؤولية عن الأمن الداخلي والخارجي. ويرد هذا التقييم في الفرعين الثاني والثالث من هذا التقرير.

٦٩ - وعلى النحو المشار إليه في الفرع الثالث، فإن معدل تحقيق معايير الأمن الأساسية، فضلا عن المعايير الثانوية المحددة في تقريري الخامس عشر (S/2002/987)، لا يعطي أي مبرر للتفاؤل بأن أي تنفيذ معجل لخطة الإنهاء التدريجي للبعثة تعد أمرا مستصوبا. فلا يتوقع أن تكون شرطة سيراليون أو قواتها المسلحة قد حققت هذا التقدم السريع في تعزيز قدراتها بحيث يمكنها الاضطلاع بالمسؤوليات عن الأمن الداخلي والخارجي بالكامل بحلول منتصف عام ٢٠٠٤ دون دعم مقدم من البعثة. ولا يزال هناك الكثير مما يحتاج إلى عمله لتعزيز قدرات كل من الشرطة والجيش، ولتيسير وجودهما بصورة فعالة في المناطق التي تخلو عنها البعثة.

٧٠ - وفيما يتعلق بالخيار (ب)، فإن الانسحاب الآجل للبعثة ليس مستصوبا إلا في حالة تدهور حالة الأمن الداخلي، أو الصراع في ليبريا إلى مستوى يتطلب إطالة أمد وجود البعثة لحماية حكومة سيراليون وسلامة أراضي البلد. وقد يكون الانسحاب الآجل مناسبا أيضا إذا واجهت قوات أمن سيراليون مصاعب خطيرة في الاضطلاع بمسؤولياتها في المناطق التي تخلو عنها البعثة.

٧١ - وبغض النظر عن الخيار الذي سيقرر مجلس الأمن الموافقة عليه، في الوقت المناسب قبل موعد الانسحاب النهائي للبعثة، سيحتاج المجلس إلى أن يراجع بدقة معايير الأمن الأساسية، بغرض تحديد إذا كان سيلزم وجود بقية البعثة بصورة مستمرة لاستيفاء تدريب شرطة سيراليون. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن خطة تطوير شرطة سيراليون لا تتوخى استكمال تدريب طلاب جدد حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته أيضا فإنه إذا اعتبر

المجلس أن ذلك ضروريا، يمكن تقييم الاحتياجات الأمنية للمحكمة الخاصة بالنسبة لقدرة قطاع الأمن في سيراليون.

٧٢ - وإذا وافق مجلس الأمن على توصيتي بالشروع في الخيار (ج) وهو الإنهاء التدريجي للبعثة مع تعديل الحالة الراهنة، فإني أعتزم أن أقدم للمجلس توصيات إضافية بشأن المسائل المتعلقة بوجود بقية البعثة في مطلع عام ٢٠٠٤، بغية السماح بوقت كافٍ لعملية التخطيط اللازمة. وفي الوقت ذاته، فمن المهم بالنسبة للشركاء الدوليين مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة سيراليون لتحقيق مزيد من التقدم في مجالي الأمن والحكم السليم المهمين.

٧٣ - وأخيرا أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن وللبلدان المساهمة بقوات وشرطة، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبلدان المانحة، لدعمها المستمر للبعثة. وأثني أيضا على ممثلي الخاص، السيد أولويمي أدينجي، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن الشركاء الآخرين في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية، على التقدم المحرز في توطيد السلام في سيراليون خلال فترة إعداد التقرير.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

القوام المأذون بـه: الأفـراد العسكريون: ٥٠٠ ١٧ (يصل عدد المراقبين العسكريين إلى ٢٦٠ مراقبا)

	المراقبـــون العسكريون	ضبـــاط الأركان	الجنود	موظفو القطاع	المجموع
الاتحاد الروسي	١٣	٤	١٠٩		١٢٦
الأردن	١٠	١	١٢٠		١٣١
ألمانيا			١٦		١٦
إندونيسيا	١٠				١٠
أوروغواي	١١				١١
أوكرانيا	٥	٤	٦١٣		٦٢٢
باكستان	١٥	١٦	٣ ٧٨٤	٤٨	٣ ٨٦٣
بنغلاديش	١٥	١٥	٢ ٢٠٩	٦٥	٢ ٣٠٤
بوليفيا	٦				٦
تايلند	٥	٥			١٠
الجمهورية التشيكية	٥				٥
جمهورية تترانيا المتحدة	١٢				١٢
الدانمرك	٢				٢
زامبيا	٩	٥	٨١٩		٨٣٣
سلوفاكيا	٢				٢
السويد	٣				٣
الصين	٦				٦
غامبيا	١٥				١٥
غانا	٧	٩	٧٧٦		٧٩٢
غينيا	١٢	١			١٣
قيرغيزستان	٢				٢
كرواتيا	١٠				١٠
كندا	٥				٥
كينيا	١١	١٣	٩٩١		١ ٠١٥
مالي	صفر				صفر
ماليزيا	١٠				١٠
مصر	١٠				١٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	١٤	٦			٢٠
نيبال	١٠	٤	٧٩٨		٨١٢
نيجيريا	٩	١٥	٢ ٣٢٣	٥٩	٢ ٤٠٦
نيوزيلندا	٢				٢
المجموع	**٢٤٦**	**٩٨**	**١٢ ٥٥٨**	**١٧٢**	**١٣ ٠٧٤**

قائد القوة: كينيا؛ **نائب قائد القوة ورئيس المراقبين العسكريين:** باكستان

الشرطة المدنية: الاتحـاد الروسـي: ٣؛ الأردن: ٧، بنغلاديـش: ٢؛ تركيـا: ٥؛ جمهوريـة تترانيـا المتحدة: ١؛ زامبيا: ٧؛ زمبابوي: ١١؛ سـري لانكا: ٥؛ السنغال: ٧؛ السويد: ٢؛ غامبيـا: ٢؛ غانـا: ٨؛ الكاميرون: ١؛ كنـدا: ٩؛ كينيـا: ١٢؛ ماليزيـا: ٦؛ مـلاوي: ١؛ المملكـة المتحـدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: ١٠؛ موريشيوس: ٢؛ ناميبيا، ٢؛ النرويج: ٣؛ نيبال: ١٣؛ نيجيريا: ٤؛ الهند: ٥؛ المجموع: ١٢٨.